



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان  
The Arab Network for National Human Rights Institutions

 NHRC  
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Human Rights Committee

## البيان الختامي

### المؤتمر العربي بالدوحة (قطر) حول

### تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

نحن ممثلي و ممثلات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية والمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان المجتمعين في "المؤتمر العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية" يومي 3-4 يونيو 2013م، والذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدوحة عاصمة دولة قطر، بمشاركة ممثلين عن 100 منظمة غير حكومية (الوطنية والإقليمية والدولية) والعديد من الخبراء و ذلك للعمل على تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان والمساهمة في ايجاد صيغ وتطوير موائيقه وآلياته، وقد انتظم المؤتمر في أربعة جلسات رئيسة قُدمت فيها عشرة أوراق عمل، إضافة إلى أربعة ورش .

#### **اتفقنا على ما يلي:**

الترحيب بقرارات القمة العربية في دورتها (24) في الدوحة، وخاصة قرارها بدعوة منظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء لعقد مؤتمر حول تطوير منظومة حقوق الإنسان في الجامعة العربية،  
الترحيب أيضا بحضور ومساهمة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلو الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية والإفريقية) في هذا المؤتمر،

**التأكيد** على الإنجازات التي تحققت من خلال منظومة حقوق الإنسان مثل تبني الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م و الموافقة على انشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان عام 2013م،

**التأكيد** على التوصيات والقرارات الداعمة لعملية الإصلاح الصادرة عن اجتماعات القمة العربية ولقاءات ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية،

**التأكيد** على ما جاء من نتائج في حلقة العمل بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 12 الى 14 ديسمبر 2012م،

**التأكيد** أيضا على ما تضمنه البيان الختامي للندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة يومي 9 و10 مايو 2013م، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو، بشأن تطوير النظام الإقليمي العربي ومنظومة حقوق الإنسان،

**التعبير** عن تأييدنا للمبادرات التي قامت بها العديد من المنظمات العربية لإثراء وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان،

**التنويه** بضرورة احترام الدول العربية لالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان،

**الإيمان** بالدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في دعم منظومة حقوق الإنسان،

**التشديد** على أهمية التعاون الفعال بين الأنظمة الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة وأشكال التعاون الجديدة والممكنة،

و نوصي بما يلي:

### بالنسبة لتطوير المواثيق و المعايير الخاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة

1. تطوير ميثاق جامعة الدول العربية، وتضمينه نص واضح حول المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى العلاقة بين ضمان السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان و التنمية.
2. تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م عن طريق وضع بروتوكولات إضافية ملحقه، بما يشمل بعض قضايا حقوق الإنسان مثل:
  - العنف ضد المرأة
  - الوقاية من التعذيب
  - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
  - المدافعين عن حقوق الإنسان
  - حماية الصحفيين والإعلاميين
  - اللاجئين
  - الاختفاء القسري
  - العدالة الانتقالية
  - الأشخاص ذوي الاعاقة وخاصة أثناء الحروب والصراعات .

### بالنسبة للآليات التعاقدية

1. تطوير عمل لجنة حقوق الإنسان العربية ( آليه الميثاق ) وتوسيع صلاحياتها في مجال تفسير بنود الميثاق، والرقابة، وتعيين مقررين، وتقصي الحقائق، ودراسة الشكاوى.
2. ضرورة وضع معايير ومواصفات لاختيار أعضاء اللجنة وفق أفضل الممارسات، مع مراعاة التمثيل النسوي في اللجنة.
3. وضع منهجية واضحة لتلقي ودراسة التقارير و وفق أفضل الممارسات الإقليمية و الدولية.
4. توفير كافة الإمكانيات الإدارية والمالية اللازمة للجنة حقوق الإنسان العربية.

5. ضرورة تلقي اللجنة لتقارير الظل (التقارير الموازية) الواردة من المنظمات غير الحكومية بشأن تقارير الدول، ومراعاة مناقشتها وإتاحتها للنشر، وكذا تنظيم جلسات استماع و مشاور معها بشأن مختلف القضايا ذات الصلة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.
6. إنشاء آليات تعاھدية جديدة لتعزيز الحماية والضمانات القانونية، مثل: لجنة الوقاية من التعذيب ولجنة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
7. إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وفقاً لاتفاقية أو بروتوكول إضافي ملزم، وتوسيع صلاحيات المحكمة، وإعطاء الإلزامية لقراراتها، وضمان معايير الحياد والاستقلالية في تشكيلها، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والإدارية لها، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية.
8. ضرورة اعتماد المحكمة العربية لحقوق الإنسان في عملها على المواثيق الإقليمية العربية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
9. إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

### **بالنسبة للآليات غير التعاھدية**

1. الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النظر في تعيين مقررین خاصين وفرق عمل معنية في مجالات حقوق الإنسان بحسب أهمية المواضيع وما تقتضيه الحاجة وتوسيع دائرة صلاحياتهم.
2. إنشاء فرق لتقصي الحقائق في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مهامها وصلاحياتها وفقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والدولية.
3. عمل دراسة شاملة لإستحداث منصب مفوض سامي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وبدرجة أمين عام مساعد للجامعة.
4. تطوير وتوسيع مهام و صلاحيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ومجالات عملها، بحيث تصبح مجلساً لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.
5. تأسيس آلية استعراض دوري شامل في مجال حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية.
6. استحداث آليات مستقلة تُعنى بمجال العدالة الانتقالية و بناء القدرات المدنية بهذا الشأن.
7. إجراء مراجعة للجهود السابقة في مجال التربية على حقوق الإنسان بالتعاون الفعال مع منظمات حقوق الإنسان العربية غير الحكومية بهدف بلورة استراتيجية عربية متكاملة للتربية على حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي.
8. تنشيط أمانة المجتمع المدني بجامعة الدول العربية على نحو يلبي مهامها في التنسيق بين

- الجامعة العربية ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- 9.** مراجعة وتغيير الشروط الخاصة بحصول منظمات حقوق الإنسان على صفة المراقب في أجهزة جامعة الدول العربية ( اللجنة العربية الدائمة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ).
- 10.** ضرورة التنسيق بين إدارات جامعة الدول العربية المعنية بمعالجة الأزمات وبين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ذات الخبرة.
- 11.** ضرورة التنسيق بين الأجهزة المختصة بجامعة الدول العربية والمنظمات الحقوقية الفلسطينية والعربية في مجال عملها في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة و العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية المستقلة الموفدة الى غزة .
- 12.** توفير الدعم والإمكانات لإدارة حقوق الإنسان بقطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتمكينها من النهوض بمسئولياتها.

### **بالنسبة لحملات التوعية والتأييد**

- 1.** عقد لقاءات دورية بين المنظومات الإقليمية لتبادل المعلومات والتجارب حول أفضل الممارسات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان.
- 2.** انشاء تنسيقيات وطنية للتعريف بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان وتوصيات المؤتمر لدى الدوائر الحكومية وغير الحكومية.
- 3.** تعزيز نشر توصيات المؤتمر عبر الوسائط الالكترونية وعبر وسائل الإعلام
- 4.** وضع موضوع تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات العربية ومؤتمرات القمة واجتماعات الجامعة العربية.

### **متابعة وتفعيل التوصيات**

- 1.** العمل على عقد مؤتمر عربي جديد موازي للقمة العربية القادمة بمشاركة جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، بما فيهم ممثلي الجامعة لبحث ومتابعة وتطوير التوصيات الواردة في هذا البيان.
- 2.** دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لإنشاء فريق عمل لمتابعة التوصيات التي تم إقرارها، على أن تشكل عضوية الفريق من المنظمات الإقليمية التالية:

- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- المعهد العربي لحقوق الإنسان
- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
- المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

و ذلك بغرض دعم الحراك لتطوير منظومة حقوق الإنسان العربية على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية بالتنسيق و الشراكة مع المنظمات المعنية في كافة الدول العربية.

**3.** اتفق المشاركون على تقديم هذه التوصيات إلى كل من رئيس القمة العربية الحالية وأمين عام جامعة الدول العربية و رئيس البرلمان العربي للعمل على تبنيها وإقرارها، ويتم هذا من خلال مخاطبة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رسميا لهذه الجهات.  
ويوصي المشاركون باعتبار جميع الأوراق المقدمة وتقارير ورشات العمل على أنها وثائق رسمية لمؤتمر الدوحة العربي لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

وأخيرا، يعبر المشاركون عن شكرهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على جهودهما لتنظيم مؤتمر الدوحة ويدعوتهما للاستمرار في عملهما مع الأطراف ذات العلاقة لتنفيذ التوصيات التي تم إقرارها.

**في الدوحة: 2013/6/4 م .**